صنعاء تفتح جبهاتها على الحدود السعودية

وامتدت إلى استهداف التحشيدات السعودية والردّ المباشر في العمق، بالتزامن مع رفع سقف المطالب اليمنية مقابل وقف العمليات، بما يشير إلى انتقال المواجهة إلى مستوى أكثر ضغطًا على المملكة في عُمقها وتوسيع ساحة المعركة إلى حدودها.

وتبيّن «الأخبار» أن المعادلة الأولى تتمثل في «الحصار بالحصار»، الذي تفرضه صنعاء على الملاحة السعودية من جنوب البحر الأحمر إلى شماله، مرورًا بخليج عدن والبحر العربي، فيما تقوم المعادلة الثانية على استهداف مراكز التحشيد السعودية أينما وُجدت، من غرب اليمن إلى شرقه. أما المعادلة الثالثة، فتقوم على «الردع والرد المباشر» عبر الرد على اختراق الأجواء اليمنية باستهداف منشآت استراتيجية في العمق السعودي.

وفي سياق الانتقال إلى مرحلة جديدة، تذكر الصحيفة أن حصيلة أربعة أسابيع من العمليات العسكرية تترافق مع رفع صنعاء سقف مطالبها، إذ يشدد العميد يحيى سريع على أن وقف التصعيد ضد المملكة يرتبط بإنهاء العدوان السعودي على اليمن، ورحيل الاحتلال بمختلف أشكاله، ووقف تمويل الميليشيات الموالية للرياض، وترك الثروات اليمنية للشعب.

وتستعيد «الأخبار» المطالب التي طرحتها صنعاء عند بدء الحصار البحري، والتي ترتبط بتنفيذ ما جرى الاتفاق عليه ضمن «خارطة الطريق» الأممية الموقعة أواخر عام 2023، بما يشمل رفع الحصار البحري والجوي، وصرف مرتبات موظفي الدولة وفق كشوفات عام 2014، وإغلاق ملف الأسرى والمعتقلين، وفتح الطرق المغلقة بين المحافظات.

وتستقرئ الصحيفة في المطالب الجديدة مؤشرًا على استعداد صنعاء لرفع مستوى التصعيد، مستندةً إلى تقديرات مراقبين في صنعاء تفيد بامتلاكها خيارات عسكرية لم تستخدمها خلال «المرحلة الأولى».

وتنقل عن مصادر عسكرية أن المرحلة المقبلة قد تكون «أشد إيلامًا» للسعودية، مع الإشارة إلى إمكانية نقل المواجهة إلى الحدود الجنوبية للمملكة وتنفيذ عمليات برية في الشريط الحدودي.

ولا تغفل «الأخبار» أن هذا الخيار يأتي في ظل تحشيدات سعودية في الساحل الغربي ومحافظتي مأرب والجوف، فيما تتصاعد داخل صنعاء دعوات إلى الرد عليها بفتح جبهات الحدود الجنوبية للمملكة، بما يرفع مستوى المخاطر أمام الرياض ويفتح مسارًا جديدًا للمواجهة إذا استمرت التحشيدات والتصعيد.